African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 2, April-June 2023, Page No: 416-435
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2022: 4.338 ISI 2022: 0.510

واقع التهريب بين السهل والجبل بالفضاء الحدودي بالجنوب التونسي في ظل العولمة: دراسة سوسيولوجية

الحسين السعيدي *
أستاذ، قسم الإنثروبولوجيا، بالمعهد العالي للفنون والحرف تطاوين، جامعة قابس، تونس

The Reality of Smuggling Between the Plain and The Mountain in The Border Space in Southern Tunisia in Light of Globalization: A Sociological Study

Houcine Saidi*
Professor, Department of Anthropology, Higher Institute of Arts and Crafts of Tataouine, University of Gabes, Tunisia

*Corresponding author houcine.saidi.saidi@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-03-25 **تاريخ القبول:** 2023-04-26 **تاريخ النشر:** 2023-04-30

الملخص:
تعد التجارة الحدودية بين ليبيا وتونس من الظواهر القديمة التي يتعاطاها سكان الحدود كمورد رزق رغم ما يتخللها من مخاطر كبيرة ناتجة عن الملاحقة بسبب تهريب سلع ممنوعة كالمخدرات أو الأسلحة وبعض السلع الأخرى والتي ساهمت فيها بدرجة أولي تقنيات التواصل المتطورة حيث أصبحت هذه البضاعة تدر أموالًا طائلة على المهربين وساهمت في بروز التفاوت الاجتماعي، الأمر الذي ساهم اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع المحلي ولا سيما إنها تفاعلات مع الظروف والمتغيرات التي شهدتها المنطقة بعد سنة 2011 وهي غياب الدولة الليبية وضعف الدولة التونسية مع تمركز بعض "الميليشيات" والجماعات على الشريط الحدودي وكان لهذه التقنيات الدور الفعال في التنسيق في هذا الفضاء، وأنتجت بذلك أشكال جديدة من التجارة الحدودية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الحدودية، التجارة الغير رسمية، المشروعية، الوصم، تقنيات التواصل.

Abstract
The "border" trade between countries is one of the ancient phenomena that the borders residents deal with as a source of livelihood, despite the pervasive risks resulting from prosecution due to the smuggling of prohibited goods such as drugs or weapons, and even trafficking in people and "wanted" persons between the two countries. Thus, this study aims to analyze the phenomenon of smuggling between the Tunisian borders The Libyan state and its other forms such as crime, especially as they are interactions with the conditions and changes that the region witnessed after 2011, which is the absence of the Libyan state and the weakness of the Tunisian state, which contributed to the stationing of some "militias" and groups on the border strip between the two countries. Communication techniques had an effective role in the development

of third-party trade. Official in this border area in southern Tunisia, thus, new forms of border trade were produced, such as the smuggling of arms, people, drugs, medicines and other consumables required in the two markets.

Keywords: Border Trade, Informal Trade, Legality, Stigmatization, Communication Techniques.

- **المقدمة:**

يواجه المجتمع المحلي بالجنوب التونسي منذ سنة 2011 أنواع جديدة من التهريب ساهم في ثراء سريع لبعض المهربين وأصبح يمثل تحدياً حقيقيًا يتمثل في دخول هذه التجارة عبر الطرق الصحراوية الموازية والتي استقطبت عديد الشباب المهمش والعاطل عن العمل وانتقلت هذه التجارة من التهريب التقليدي يتمثل في سلع بينية إلى تهريب الأموال والمخدرات وبعض السلع الأخرى المحرمة ففي الوقت الذي ساهمت فيه تقنيات التواصل الحديثة تطوير الحياة العصرية في العالم، أصبحت هذه التقنية تعتمد لتسهيل عمليات التهريب المنظم وأصبحت أبعادها تفوق التهريب التقليدي المألوف ، حيث أصبح هذا النوع الجديد من التهريب محور النقاش العام في كل لحظة لما تحدثه هذه الظاهرة الجديدة من العبث بالثقافة المحلية ونمط الحياة التقليدية لدي هذا المجتمع وتكريس التفاوت الاجتماعي، فالمجتمع المحلي كان ينظر بالأمس القريب إلي هذه التجارة كمورد رزق ووسيلة للقوت المعيش اليومي أصبح بعد سنة 2011 ينظر لها نظرة الوصم لما توفره من سلبيات على صحة المواطن وعلى الدولة حيث أصبحت تلعب دورا مهما في استلاب شخصية الشباب.

وتواجه تونس في هذا الشأن تهديدات كثيرة في ظل غياب الدولة الليبية وضعف الدولة التونسية على الحدود وهو ما يؤثر على أمنها واستقرارها على إثر التحولات الإقليمية خاصة من خلال الأحداث التي شاهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة والتي أصبحت تمثل تحديا لمصالح البلاد وخير دليل على ذلك هجوم مجموعة تعدّ قرابة 200 شخص جهادي قادمة من ليبيا إلي تونس في سنة 2016 عبر هذا الفضاء ونظر لانعكاساته الخطيرة على الأمن الوطني بشكل عام أصبح من اهتمامات الباحثين نظرا لما تمثله مجالا خصبا للبحث ولا تزال موضوعاتها تطرح عدة فرضيات واحتمالات فالموضوع المراد معالجته يندرج ضمن هذا السياق والمتمثل في جريمة التهريب التي ساهمت في اتساع الفجوة الاجتماعية في المجتمع المحلي ودور التقنيات الحديثة في ذلك، أنه لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بمعزل عن هذا السياق إضافة لبعض الظواهر الأخر العابرة للحدود والتي تتقاطع مع التهريب وهي الإرهاب والهجرة السرية.

أولاً: الإشكالية ومنهجية البحث:

يمثل موضوع التهريب بالفضاء الحدودي بالجنوب التونسي اليوم من المواضيع المتداولة كثيرا نظرا لاستفحال هذه الظاهرة بشكل ملفت بعد سنة 2011 إضافة إلي ذلك ما نتج عنها من أشكال جديد في السنوات الأخيرة ، حيث يلاحظ ارتفاع ظاهرة الجريمة وتهريب المخدرات وبعض المواد الأخرى الخطيرة، ففي الوقت الذي ساهمت فيه العولمة في تطوير الحياة العصرية في العالم، أصبحت هذه التقنية تعتمد لتسهيل عمليات التهريب المنظم وأصبحت أبعادها تفوق التهريب التقليدي المألوف ، حيث أصبح هذا النوع الجديد من التهريب ينتقل من التهريب المعيش اليومي التقليدي إلي تهريب السلع الممنوعة والموصومة كالخمر والمخدرات ...والتي ساهمت في التفاوت الاجتماعي بين الطبقات، حيث أصبح المهرب المنعوت بالوصم يحقق مرابح كبيرة ويتحول في وقت وجيز إلى صاحب رأس مال كبير وهذا ما يكون سببا في اختلال القيم الاجتماعية بهذا الفضاء ، ولإجابة عن هذه الإشكالية والوصول إلي بعض النتائج لابد من طرح بعض الأسئلة

- ماهي أهم استراتيجيات المهربين الجدد؟
- ماهي الأساليب والتقنيات المستعملة من طرف المهربين
- ماهي أبرز الأسباب والعوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة تهريب البضاعة لموصومة

❖ دوافع اختيار الموضوع:

إن أهمية البحوث العلمية تنبع من الظاهرة المبحوث فيها، وتكمن أهميتها العلمية في اعتبارها محاولة سوسيولوجية لمقاربة بعض التقاليد والعادات ،والمعاني والرموز التي تجمع كل المتداخلين بهذا الفضاء الحدودي كما تتجلّى أهمّية مقاربتنا في ارتباطها بالتغيّرات التي طرأت على الفضاء العام وحقوله السياسية، التي ساهمت وفي توسع دائرة نشاط الحد والتهريب خاصة بعد 2011 وساهمت أيضا في دخول بعض السلع الجديدة علي ثقافة المهرب التقليدي عبر شبكات جديدة بين أقطار المغرب العربي منظمة تنظيما محكما ، ومن هذا المنطلق، تبدو أهمية بحثنا فهي بذلك محاولة لدراسة شبكة العلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها داخل ظاهرة التهريب بالفضاء الحدودي

❖ ـ أهمية الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع جديد في هذا الفضاء الحدودي شغل بال المجتمع المحلي حيث أصبح مشكل عويصا يهدد شباب الجهة وما تمثله من تداعيات خطيرة في البناء الاجتماعي، حيث أصبحت هذه الظاهرة تسبب مشكلا في الساحة العلمية مما ساهمت في الانقطاع المبكر مما يتطلب تحليلها من جانب اجتماعي تحليلا معمق كما يتطلب علي الدولة التدخل فورا لمكافحة هذه الظاهرة الجديدة وعملية اختيار الموضوع عملية دقيقة ومهمة تتدخل فيها عديد الدوافع والرهانات التي تحرك اهتمامات الباحث كمجال للدراسة يعود إجمالا إلى دوافع معرفية وأخرى عملية حيث يوجد ذلك التمازج بين الثقافات بين سكان الفضاء الحدودي من الطرفين التونسي والليبي منذ ما قبل الاستقلال وتوارثت عبر الأجيال هذه الثقافة وأصبحت تربطهم معاني ودلالات ورموز لا يعرفها إلا سكان هذا الفضاء.

❖ منهجية البحث وتقنياته

إن الأرقام غير قادرة على جمع كل تفصيل ظاهرة التهريب وعلى الأخص من حيث الرّؤى والأفكار والتمثّلات، فرغم قيمة المعطيات العلميّة الّتي يمكن جمعها بالطريقة الكمّية ولكن تبقي "نتائجها قابلة للتعميم [1]، فإنّها لا تمكّننا من تفسير المعطيات التّي" يسفر عنها البحث"[2] خاصّة وأنّنا نتعامل مع فئة لها خصوصيّة اجتماعيّة ذات علاقة معقدة بعملها ذي طّبيعة التهريب لتجارية الموازية عامّة،" ونحن واعون أن الأرقام وحدها لا تكشف الحقيقة كاملة"[3] ومع صعوبة الحصول علي المعلومة نظرا لتكتم الكبير عن نوعية هذه التجارة الممنوعة مما جعلنا نعتمد في بحثنا علي تقنيات المهج الكيفي.

➢ مجتمع البحث:

تم تحديد مجمع البحث من عينة تجار ومهربين بين بنقردان وذهيبة وبين ذهيبة وليبيا عبر الشريط الحدودي بنقردان ذهيبة وقد تم التعامل مع مجتمع البحث بكل حرافية نظرا لحساسية الموضوع عبر تقنية المقابلة النصف موجهة والملاحظة المباشرة

❖ الإطار النظري

نظرت التفاعلية الرمزية نظرة واقعية للفرد باعتباره المحرك الاجتماعي، حيث تميزت كل فترة تاريخية من تطور علم الاجتماع بتوجهات نظرية معينة علي أخرى، سأتناول في الإطار النظري النظرية الرمزية والتي ترى أن الإنسان يعتمد على الكيف لتفسيري ردود فعل الآخرين الواقعية والتخيلية، وخاصة ردود فعل الأخر إليهم، أن التفاعلية الرمزية وما تتطور عنها من نظريات كنظرية الوصم، وردود الفعل الاجتماعي، علـى الطريقة التي يتقبل فيها الفرد لما يتوقعه من أن الآخرين يتوقعونه عنه، فنجد أن الفرد ينظر إلي توقعات الآخرين كمرآة اجتماعية ير فيها (كولي) أننا نرى أنفسنا من خلال أخذ دور الآخرين فالفرد يأخذ دور الآخرين في تقيم سلوكه الذاتي وبذلك سنحاول استعراض النظرية الرمزية والتي ترى أن الإنسان يعتمد على الكيف التفسيري لردود فعل الآخرين الواقعية والتخيلية، وخاصة ردود فعل الأخر إليهم

---

1 طعم الله خميس، مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعيّة، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2004.

2 نفس مرجع سابق، ص 182.

3 Max Weber, *Essais sur la théorie de la science*, Plon, Paris, 1967.

وتعتبر جملة أفكار "جورج هربرت ميد" من أبرز الأفكار التفاعل الرمزي والتي ستكون ضمن إحدى الأطر النظرية الأساسية لهذا البحث بهذا الفضاء الحدودي فالظاهرة واقع التهريب خرجت عن دورها المعتاد ومن خلال القراءة والتأويل وعلى عكس البنيوية الوظيفية، تنظر التفاعلية الرمزية كنظرية سوسيولوجية إلى المجتمع ليس على أنه مجرد نسق أو تنظيم، بل هي عملية ترابطية وتفاعلية وأن علاقة ترابط الفرد والمجتمع تكون وثيقة وتتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يؤثر ويتأثر بالقيم والعادات والتنظيمات الاجتماعية التي هي من نتاجهم وبالتالي فإن التفاعلية الرمزية "تدرس الفرد وسلوكه داخل الجماعة التي تحضنه مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التفاعل والتبادل الذي يحصل بين الفرد وذاته وبينه وبين الجماعة والمجتمع الذي يعيش فيه عبر شبكات التواصل وبذلك أصبحت هذه الشبكات الاجتماعية لها الدور الفعال في خلق أنماط جديدة لتهريب حيث أصبحت أهم حليف لتاجر وللمهرب وهذا مؤشرا ذا دلالة يؤسس لفهم المجتمع المعاصر عبر هذه الشبكة التي فتحت عصرا جديدا يتميز بالانفتاح الحضري بين مجتمعات العالم كما سهلت هذه الشبكة بصورة غير مسبوقة عملية الاتصال والتواصل.

ومن هنا سنحاول الاعتماد على نظرية المجتمع الشبكي لدى كاستالز لما لمسناه من تغير في بنية المجتمع المحلي من خلال الحركات الاجتماعية الشبكية التي طغت على ثقافة المهربين التي كان رائدها "مانويل كاستالز".

❖ الدرسات السابقة

من خلال العودة للدراسات السوسيولوجيّة التي أجريت حول المناطق الحدودية نسجل اهتماما متواصلا بهذا المجال خاصة في عالم اليوم الذي يعرف تحولات عميقة مست كل القطاعات وشملت كل البلدان بدون استثناء، وفي هذا الجانب ترى "كاترين ريمي" و"مريام ويناس" في مقالهما بعنوان[4] «أن موضوع الحدود أعمق بكثير من مجرد حصره في مستوى المناطق الجغرافية والمجالية بين الدول فبالرغم من كون هذا المشغل قديم في دائرة اهتمام العلوم الإنسانية بصفة عامة والاجتماعية بصفة خاصة، إلا أن الغموض وتوسع التأويلات يبقى السمة الأساسية له وقد اعتبرتا في هذا السياق أن اغلب التخصصات الأكاديمية والعلمية تأخذ بعين الاعتبار طريقتين لفهم الحدود من الناحية الإجرائية والعملية[5]»وهي طريقة معيارية بالأساس وتهدف لفرض خطوط ترسيم الحدود وثبات موقع الأفراد ضمن مجال استيطانهم كما توجد طريقة أنثربولوجية وصفية تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة العرقية للسكان في حدود المرجع الترابي والذي يمكن أن ينفتح على اعتبارات تأويل وتفسير متسعة المجالات.

هذا التحليل ذهبت إليه كل من "كاترين ريمي" و"مريام ويناس"، ينتمي فيه الأفراد بالضرورة إلى دائرة الانتماء الكوني الذي يتحدد بطرق مختلفة ومتنوعة لعل أبرزها الاتصال بين أفراد في ذات المجتمع أو بين الأفراد الذين يكونون أطرا اجتماعية تنفتح بدورها على بقية المجتمعات وعليه، لا يحتسب الأفراد على قاعدة الانتماء الضيق للحدود الجغرافية للدول وإنما على أساس الانتماء إلى الإنسانية قاطبة.

في حين، يكون منطلق التحديد الثاني، الحدود المشكلة للأطر التقليدية للانتماء وطبيعة المورثات الثقافية والجينية التي ترتبط بعدد من العقائد والممارسات المترسبة في المجتمع وفي مراحل تطوره وتبدو الامتدادات الأولى لهذا التصنيف، حسب الباحثين، منبثقة عن أعمال كل من مورقان وبقية الأنثربولوجين الثقافيين الذين أقروا بوجود تسلسل هرمي يحكم الوحدة البشرية حتى وان تباعدت زمانا ومكانا وتوضح ذلك العلاقة القائمة بين شعوب العالم علي الحدود خاصة في إطار تقارب الرواسب الثقافية الإنثروبولوجية حسب الباحثتين، هذا أمر مهم تعرضنا له في بحثنا في هذا الفضاء الحدودي حيث كانت علاقات النسب والقرابة والعادات والتقاليد بين القبائل التونسية والليبية من أبرز العوامل المهمة في استمرار حركة تجارة الحد وعمليات التهريب منذ ما قبل الاستعمار.

---

[4] Cathrine Rémy et Mariam Winance, « *Pour une sociologie de frontière d'humanité* » ; in *Politix* : frontières d'humanité, n°90, Paris, Deboock, 2010, p. 3.

[5] 2020-12-02 ، مرجع رقمي - تاريخ الزيارة https://laviedesidees.fr/La-ou-commence-et-ou-finit-l.html.

ولمزيد توضيح وجهة النظر هذه استندت الباحثتان إلى أمثلة مستمدة من أصول الدراسات الأنثربولوجية الأولى التي توضح» عمليات تدهور الهوية التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلي تغير الإنسانية، التي تكشف حقيقة أن فكرة الحدود الإنسانية بإمكانها أن تندثر في الممارسات من خلال تجريدها من المعيش اليومي أو عبر افتراق الثوابت الثقافية وإدخال معارف جديدة »[6].

وهذا يعني، وفق الباحثتين أن البشر يمكن اعتبارهم بصفة عامة "كائنات هوياتية" إذا ما تم ربط هوياتهم الفردية بالممارسات والتعامل الإنساني المتأصل في الوجود وفضلا عن ذلك، يمكنا إضافة بصمة أساسية تتوافق مع تكوين الهويات الجديدة ترى فيها الباحثتان أساسّا لأي تحديد هوياتي، فالأفراد يتميزون في إطار تواجدهم الجغرافي بمجموعة من الخصائص وهي :أولا قدرة الأفراد في إطار الوحدات الإنسانية القابلة للتحديد الهوياتي المخترق للحدود الجغراسياسية، وثانيا تفاعل الأفراد في إطار التواجد مع أنساق معيارية تسميها الباحثتان "الرواسب الثقافية"

هذه العناصر تتفاعل في الأصل مع بقايا المكونات الثقافية كالقيم والمعتقدات والأفكار والاتجاهات والرموز والسلوكيات، وبذلك تعتبر الباحثتان أن الدور الموكول لعالم الاجتماع يبقي محوريا لفهم هذه المحددات وطبيعة اشتغالها ولفهم خصوصياتها وديناميكيتها، وكذلك العمل على إعادة تعريف الحدود بالعمل على وصف كيفية اشتغال مختلف الجهات الفاعلة، وهو رهان يمكن أن يسير في اتجاه معقد، خاصة وأن تاريخ المجتمعات يبين الصراعات الخفية التي ساهمت لاحقا في ظهور ردود أفعال وسلوكيات جديدة.

ينتمي الأفراد، وفق هذا التحليل إلى "الإنسانية المشتركة" التي تفرض مبدأ تحديد هوية جميع الأشخاص الذين من المحتمل انتمائهم إلى هذا "المشترك" القائم على الانتساب وإلى الإنسانية حيث اثبت البعض في مجال السوسولوجيا والتاريخ والجغرافيا أنّ هذه القبائل كانت متمركزة منذ ما قبل 3000[7] سنة قبيل انتصاب الاستعمار الفرنسي والإيطالي، وقد شملت المجالات المتراوحة بين" واد فسيّ، والشوشة والحمادة والوعرة"[8] من معتمدتي بنقردان وذهيبة وبعد حوالي قرن من الزمن أو أكثر أو بالأصح إلي اليوم مازالت هذه الأماكن تستعمل لتبادل البضائع ومن هنا نستنتج أنّ هذه العلاقات بين القبائل الليبية والتونسية تطورت كثيرا حيث أصبحت اليوم تربطهم علاقات مصاهرة وصداقة وفي هذا الصدد يؤكد فتحي ليسير في دراسته "قبائل أقصي الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية نجع ورغمة نموذجا 1881/1939"« أنّ الأسطورة تضمنت سنة 1862 هجرتين أساسيتين للمرابطين الكبيرين اللذين كانا وراء تشكل النجع ».

كانت الأولي:« في غرب الساقية الحمراء باتجاه الشرق "جبل دمره" أما الثانية فقد تمت من الشرق (يفرن ليبيا) باتجاه الغرب (قصر مدنين)، وقد تركزت أهم المبادلات بالسوقين حول بعض المحاصيل الزراعية مثال "الحبوب والزيت " وقد ترددت على أسواق عكارة أقسام من ورغمة (خاصة التوازين) وبعض الليبيين أصيلي زواره[9]».

كما بين الباحث في أطروحته أنّه « بعد إحكام الأتراك قبضتهم على طرابلس وغدامس في الفترة 1835-1842 كان الليبيون حريصين علي عدم قطع الوشائج التي تربطهم بالودارنة[10]، هم قبيلة من أصل من ولاية تطاوين اليوم وقبيلة ورغمة من أصل ولاية مدنين اليوم ».

---

[6] Cathrine, *op. cit* , p. 3.

[7] S.A.I, *Historique de L'Annexe des Affaire Indignées de Ben Gardane.Bourg*,1931, p. 37.

[8] Lafi, *op. cit*, p. 74.

[9] ليسير فتحي، قبائل أقصي الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرانسية نجع ورغمة نموذجا 1881/1939، ص. 39.

[10] المرجع، السابق، ص59.

وقد شهدت سنة 1848 خفوتا كبيرا في نسق حركة القوافل بين غدامس وتونس بعد انتقال طريق هذه التجارة من غدامس إلى طرابلس.

يقول الباحث أيضا كان لورغمة "حلفاء"[11]من بين القبائل الليبية مثل ورشفانة والعجيلات والزنتان ولقد تطورت العلاقة بين التوازين من جهة والليبيين من جهة أخرى من خلال تبادل الرسائل والوفود ولا سيما الهدايا وإقامة المآدب وهذا ما جعل باشا طرابلس مرتاحا لبعض الأقسام التونسية المجاورة له[12] يتوفق هذا مع ما قاله حسن البوبكري، "تعد المناطق الحدودية بصفة عامة ظاهرة ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي بامتياز. فهي مجالات تسمح بامتلاك خصائص سكانية مهمة وتختلف بطبيعتها عن بقية المناطق الأخرى، فالجنوب الشرقي للبلاد التونسية مثلا، يمتلك حركة وانسيابية رأس المال بحكم انخراط سكان تلك المناطق في التجارة الموازية وغياب المشاريع والتنمية القادرة على استقطاب الأفراد وتركزّهم في مناطقهم فتتحول بذلك إلى «مسرح لديناميكيات اجتماعية واقتصادية عميقة[13] ويتّفق هذا الرأي مع ما ذهبت إليه كاترين ريمي ومريام ويناس والباحث ليسير ،خاصة في النقاط التي تعتبر أن موضوع الحدود أعمق بكثير ممّا نتصوّر إذ أن الأفراد علي الحدود ينتمون بالضرورة إلى دائرة الانتماء القومي والعرقي والإنسانية المشتركة.

في هذا الإطار نجد العديد من الباحثين قد اهتموا بموضوع الهجرة قصيرة المدى وهجرة الشغل والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية، التي ازدهرت ازدهارا كبيرا خاصة طوال العشريات الموالية للاستقلال وما عرفته من تحولات سريعة مست البناء التقليدي وأفضت إلى ظهور اقتصاد متداخل متعدد الوجوه.

وعلى هذا النحو يعتبر المورث الثقافي وتقارب الثقافات بين سكان الحدود من الجانب الليبي والتونسي من المحاور التي تحدث عنها جل الباحثين الذين اشتغلوا على هذا الفضاء حيث ساهم الموروث الثقافي والعلاقات الوشائجية في تجديد شكل الهجرة بين البلدين وطبيعتها فالهجرة بين ليبيا وتونس عرفت حركة مد وجزر بدء، من تاريخ احتلال ليبيا سنة 1908وصولا إلى تاريخ فتح الحدود سنة 1987إلي سنة 2011عند اندلاع الثورتين الليبية والتونسية و شهدت هذه الفترات الزمنية في هذا الفضاء عديد الأنواع من الهجرة إنطلاقا من ليبيا إلى تونس أو العكس، ويتوافق هذا مع ما أكده فتحي الرقيق وذلك من خلال أطروحته "الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي، دراسة حالة ولاية مدنين،1991 " والتي كانت امتدادا لدراسته الأولي "الهجرة والسكن في بنقردان" التي أنجزها سنة 1985[14] والتي أشار فيها إلى أنّه ثمّة اختلاف بين[15] "الهجرة لا كما تنظمها الدولة (هجرة الشغل) والهجرة السرية ("كنترة") وأكّد قوله " أنه كلما تحدث مع سكان مدنين عن الفلاحة سقطوا- بوعي أو بغير وعي –في الحديث عن الهجرة" ويضيف قائلا « لا نكاد نجد عائلة واحدة ليس فيها عضو –إن لم نقل أكثر يهاجر إلى الخارج فعلى 141أحصينا 110عضوا مارسوا- قديما –الهجرة أو هم يمارسونها، كما أكد أن هجرة بنقردان تختلف عن هجرة ميدون في نقطتين هامتين الأولي في وجهتها والثانية في طبيعتها »حيث نشطت التجارة العابرة للمسالك الصحراوية والمسالك الرسمية ضمن آفاق وتطورات جديدة ورغم تدخل الدولة في الثمانينات عن طريق

[11] المرجع، السابق، ص76.

[12] Lafi...*Op. cit*., p.p.106-107.

[13] Boubakri Hassan, (Sud-est de la Tunisie) *Migration, transformations sociales et recompositions˝ de territoires dans la Jffara ; in développement rural, environnements et enjeux territoriaux*, sous la direction du Pierre Bonte et autres, Tunis CERES, 2001, p. 2.

[14] 1991.7، ص الرقيق فتحي، الهجرة والتنمية الجهوية بالجنوب التونسي، دراسة حالة ولاية مدنين، أطروحة دكتوراه مرحلة ثالثة

[15] المرجع السابق، ص، 8.

برنامج التنمية الريفية بالجنوب التونسي إلا أن ذلك لم يكن عائقا أمام سكان ولاية مدنين من الدخول في هجرة الشغل .

وقد بين الرقيق أنّ هجرة التجارة أصبحت تقليدا في بنقردان[16] فهو يقول لم تعد الدولة تتحدث عن الهجرة "كحل وقتي "لأنها أصبحت فعلا حلا مؤبدا لا لأن البلدان "الشقيقة والصديقة "قد كثفت عروضها وإنما لأن الهجرة تحولت من هجرة شغل إلى هجرة تجارة[17] وكان من أسباب ذلك النتيجة التي أفضت إليها تجربة الستينات والتي أدت إلي غضب كل القوى الاجتماعية بدء بالفلاحين والعمال ذلك أنّ النظام التعاضدي أدى إلي نتائج عكسية، ويؤكد الباحث أنّ " التجارة كانت منحصرة في النشاط السري "الكنترة" وأنّ الهجرة سواء كانت هجرة تجارة أو شغل أصبحت تعتبر إحدى الوظائف الأساسية في العائلة حيث اتسمت علاقة المجموعات القبلية بأقصى الجنوب بالمجتمع ككل بقطيعة في صلب العلاقات الاجتماعية والروابط الرمزية التي تفصل تلك الجهة الجغرافية عن بقية جهات المجتمع وفي هذا السّياق وصمت تلك المجموعة منذ القديم بوصمة الانحراف عن سائر المجتمع ،حيث بين الرقيق مدي قوة تلك الروابط القبلية والعشائرية بين البلدين وهذا أيضا ما تتفق معه عائشة التائب التي ذكرت في أطروحتها "حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي سنة 1996" [18]« أن سكان المناطق الحدودية يرفضون الانصياع لتعطيل هجرتهم من خلال الالتجاء إلى الهجرة السرية عبر المسالك الموازية والتي تشكل أفضل وأيسر الحلول التي يقع الالتجاء إليها».

وقد بيّنت أنّ» المستقرّين بالتراب الليبي قد حافظوا على علاقات وطيدة بأقاربهم في أقصى الجنوب التونسي مما خول لهم تأسيس علاقات تعامل متميزة ضمن نسق حركة الهجرة السرية ودعمها وتقول في هذا الصّدد "لقد ساعد نسق القرابة على تسهيل عملية اجتياز الحدود بالنسبة للمجتاز لأول مرة ووفّر حماية لكل متسلل» .كما تحدث عن مختلف التدخلات التي تمت في صلب الفضاء الاجتماعي بأقصى الجنوب التونسي انطلاقا من الفترة الاستعمارية[19]

كما أشارت في سياق آخر إلى أن طبيعة العلاقات بين القبائل الحدودية التي ساهمت في بروز تهريب البضائع الاستهلاكية المتنوعة وبيّنت أن ممارسة الهجرة بالفضاء الحدودي بالجنوب التونسي تحمل اختلافات جوهرية بين ممارستين مختلفتين واحدة موازية وغير قانونية وتشمل تيار هجرة البدو والمناطق المتاخمة للتراب الليبي والثانية ممارسة مهيكلة وقانونية وذلك ضمن نشاط التهريب بين بنقردان وذهيبة اللتين تعتبران من أهم مسارح التهريب بأقصى الجنوب التونسي وهذا ما أشار إليه الرقيق.

وفي ذات السياق يمكن القول أن المنطقة، بحكم علاقات الجوار مع ليبيا والتزايد المهم لعدد السكان عرفت حركة ذهاب وعودة نشيطة ازدهرت بفعل قوى الجذب التي تشكل نقاط دعم ساعدت على استقطاب اليد العاملة النشيطة[20]بعدما كانت منطقة دفع في السابق، وفي هذا الإطار تناول حسونة مزابي موضوع الهجرة وخصّها بجزء من كتابه»،[21] حيث تحدث عن حركات الهجرة في الجنوب الشرقي قديما وحديثا مبرزا كيف كانت التنقلات في قالب انتجاع بدوي، تمثل في التنقل داخل حدود منطقة مدنين أو ما بين الولايات، خاصة عندما صارت الهجرة لأغراض أخرى مثل التجارة والبحث عن مواطن شغل ولقد بيّن

---

[16] المرجع السابق، ص.12.

[17] Taamallah Khemais, *L'Emigration Tunisienne en Italie* (voyages D "affaires "R.T.S.S .N6-1981-Page 174.

[18] التائب عائشة، **حركة الهجرة السرية والتجارة الموازية عبر الحدود التونسية الليبية وظاهرة التهريب بأقصى الجنوب التونسي**، مرجع سابق، ص، 283.

[19] التائب عائشة، مصدر سابق، ص257.

[20] Boubakri Hassan, « Echanges transfrontaliers et commerce parallèle aux frontières tuniso-libyennes », in *Maghreb – Marrakech*, n°-170, octobre –décembre 2000, (« la Libye après l'embarde »). Hassan Boubakri et Chandoul Mohamed, » *Migrations clandestines et contre bonde a la frontière tuniso-libyenne* », in revue européenne des migrations internationales, n° 2.

[21] Mzabi Hassouan, *La Tunisie de Sud Est Géographie D'une région fragile, marginale et dépendant deuxième Série Géographie volume XXX*, Faculté des sciences humaines et sociales de tunis 1.1993, p.p. /117-127.

أن الهجرة أخذت اتجاهات معاكسة ما بعد فترة التعاضد في أواخر الستينات، إذ اتجهت نحو الساحل والوسط وبعض ولايات الجنوب.

وفي هذا الموضوع تطرق إلى ما يجنيه التهريب من خدمات وموارد تعود بالإيجاب على الجهة خاصة في مستوى البنية التحتية والناحية المعمارية وفي تحريك الدورة التجارية وتطوير الجانب ألفلاحي والسياحي بالجهة وانعكاساتها على التهيئة الحضرية والتنمية.[22] وهذا ما اتفق مع عمر الهادي الذي كاد يختص في قضايا الهجرة في تونس، فقد كان على رأس مجموعة الباحثين الذين اهتموا بموضوع الهجرة الداخلية والتنمية الجهوية منذ 1995 وأفرزت أعمالهم جملة من الدراسات التي تناولت أسباب الهجرة الداخلية والعوامل المساعدة على انتقال الأشخاص سواء من الريف أو المناطق الحضرية إلى مناطق حضرية أخرى ،ولقد ربط هؤلاء موضوع الهجرة الداخلية بالحراك السكاني وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعالجوا علاقة الهجرة بالريف وبالمناطق الحضرية وبالتنمية الريفية مبرزين المراحل التي عرفتها المناطق الداخلية في البلاد التونسية ،وتناولوا موضوع الهجرة وأسبابها، خصائصها، أنواعها وآثارها مبرزين جملة الأسباب السياسية والطبيعية وما نتج عن الحروب والثورات الداخلية والاعتبارات السياسية والايدولوجية والأسباب البينية والنفسية، مركزين على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية على أنها من أهم الأسباب، كما اهتموا بخصائص الهجرة وأنواع الهجرة الداخلية والدولية وقد أبرزوا أثار الهجرة جغرافيا وبيولوجيا وديمغرفيا، معتبرين أن هذه الظاهرة تعد حركة طبيعة للسكان لها أثار اقتصادية واجتماعية على مكاني الانطلاق والوصول[23] لكن من المفارقات أن الجنوب التونسي أصبح منذ الثمانينات منطقة جذب للهجرة الداخلية وذلك بفضل التجارة الموازية التي ازدهرت بفعل التهريب وساهمت في خلق شبكة اجتماعية واقتصادية معقدة داخل هذا الفضاء وخارجه وفي إحداث علاقات تعاون وثيقة مع نظرائهم في ليبيا، فهذه التجارة على حد قول البوبكر " أصبحت تمثّل شبكات عابرة للحدود ونقاط دعم خلفية، تنشط في مجالات متعددة ووفق استراتيجيات ما فتئت تتطور بفعل مرونة الوضع الاقتصادي السياسي" وتغافل الدولة التونسية وحتى ليبيا عن هذه الأنواع من الممارسات بين القبائل التي ساهمت في الهجرة الداخلية إلي بنقردان وهجرة خارجية إلي ليبيا التي سمها الرقيق " بهجرة الشغل " كما بين الرقيق كيف ساهمت هجرة الشغل في تحول هذا الفضاء من منطقة عبور وتبادل تجاري استراتيجي عبر التاريخ إلي فضاء حدودي موسوم بظاهرة التهريب وكيف برزت الحركية التجارية الموازية بين تونس وليبيا والتي انخرطت فيها كل العائلات في الجنوب وجدت في الثقافة المحلية لسكان المناطق الحدودية من الجهتين تلك الروابط القبلية القديمة، وهذا ما تذهب إليه عائشة التائب في بحثها حيث بينت دورا لعلاقات الاجتماعية والثقافية والمصاهرة في "هجرة التجارة" أو كما سمها الرقيق "هجرة الشغل " بناء على ما سبق ذكره من دراسات سابقة يمكن أن نستنتج أنّ للعلاقات الوشائجية والقرابة والمصاهرة دورا فعالا في تجارة التهريب، عبر الشريط الحدودي بالجنوب التونسي

ثانياً - دور مجتمع الشبكات في حركية التجارة الحدودية

أصبح نشاط الحد في الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي يوفر أمولا كبيرة للمهربين الدخلاء أو المنعوتين بالوصم وهوما ساهم في ثروة طائلة لدى جماعات كانت مهمشة وتحولت في وقت وجيز إلي أثرياء كل هذه العوامل أدت إلى اتساع رقعة التميز الاجتماعي والأخلاقي في الجهة وكانت لها تأثيرات كبيرة في منظومة القيم السائدة في مجتمع الدراسة خاصة على الشباب المهمش حيث ساهم الإحساس بالنقص في دخول بعض الشباب في هذه المغامرة الخطيرة مما جعلته فريسة لبعض المنظمات الإرهابية أو عرضة إلى الموت في أي لحظة ورغم ما تناولته بعض الدراسات السابقة من التأثيرات الاقتصادية على المنطقة فالآثار الاجتماعية منذ وقوعها في تجارة الوصم لم تأخذ حقها بالكامل وهي تعتبر من أخطر الظواهر، حيث ساهمت ظاهرة تجارة الحد في تداعيات كبيرة على البنية الاجتماعية خاصة مع تيتم

[22] حافظ: الريف والتنمية دراسة في تهيئة المجال الريفي صندوق الأمم المتحدة النشاطات السكانية 1987 المعهد الأعلى للتربية والتكوين رستهم المستمر جامعة تونس، ص، ص:73-105 .

[23] الجديدي محمد: مدخل لجغرافية السكان سلسلة مراجع، دار سراس للنشر المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر تونس 1990الفصل الأول ص، ص :150 -183والفصل الثاني، ص. ص 18 -203

حوالي77عائلة ما بين سنة 2020/2019 كانت أغلبهم من شباب كما ساهمت هذه التجارة بشكل كبير في ظاهرة الانحراف والانقطاع المبكر عن الدراسة، والثراء الفاحش لبعض الفئات التي كانت مهمشة، كل هذه العوامل أدت إلى اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية بين شباب الجهة وأصبحت الحيل عديدة ومتنوعة ومتطورة لدى الفاعلين ولكي يستنبط المهرب حيل جديدة مرتبطة شديدة الارتباط بتطور وسائل الاتصال ووسائل النقل وأجهزة مراقبة الحدود، يجتهد في مواكبة مختلف تطورات تقنيات المراقبة كما يسعى أحيانا إلى اعتماد أجهزة التواصل لتطوير طرق أخرى متجددة للهروب ورغم محاولة أعوان الجمارك في السنوات الأخيرة وأمام تنامي ظاهرة التهريب نصب كمائن للمهربين تتمثل في رمي بعض المسامير وذلك قصد الإيقاع بالمهربين وتيسير إلقاء القبض عليهم بعد أن تتعطب سيارتهم برغم تضرر العديد من المهربين من جراء تلك " المسامير" لم يقف هؤلاء الفاعلون عاجزين أمام ذلك لكنهم اضطروا إلى المعاملة بالمثل باستعمال أسلوب "رمي المسامير" في طريق دوريات المراقبة لمحاولة تعطيل وصد محاولة المطاردة.

ونظرا للضغط الكبير على المهربين في السنوات الأخيرة أصبحوا لا يعتمدون على وسيلة تهريب واحدة أو اثنتين فقط لنقل البضاعة المهربة، إنما يعتمدون علي جملة من السيارات لكل منها دور في التضليل والتمويه والتّغطية علي السيارات المحملة بالبضاعة وتكون أجهزة التواصل هي الرابط بينهم خاصة عندا المطاردة الجوية التي تستعمل فيها دوريات المراقبة الطائرات العمودية، وعادة ما تكون السيارة الأمامية والتي تسمى "الشوافة" باتصال دائم بالمجموعة ودورها يتمثل في استكشافها الطريق وتمهيده للسيارات المحملة بالبضاعة وتستعمل في ذلك عديد الحجج في صورة التقائها بدورية مراقبة كالبحث عن أبل شردت منهم أو ضياع مواشيهم ويوهمون الدورية بأنهم بصدد البحث عنها وفي إثناء هذا التوقف يقوم المرافق بالاتصال خفية بالسيارات الخلفية عبر رسالة قصيرة لأمره بالتقدم أو تغير الطريق ويكون له كذلك رخصة تنقل عبر الفضاء الحدودي وهذ الرخصة لا تعطى إلا للفلاح .وبذلك يتم استغلالها عبر هذا الفضاء وهذا ما ساهم في تقلص نسبة القبض على المهربين حيث أكد لنا بعض أعوان الجماركأن نسبة القبض على المهربين بعد سنة 2011 تمثل 10% من قيمة البضاعة التي تدخل عبر مسالك التهريب ورغم ذلك كانت لنا فكرة واضحة عن نوعية البضاعة المهربة كما أكد لنا بعض تجار الحد بكل ثقة في النفس أن حظوظ النجاح تفوق نسبة الفشل بنسبة 90% وهي تعتمد على عديد المهارات والكفاءات في معرفة الطريق كمهارة السياقة والاعتماد على الحيل والاعتماد على تقنيات التواصل ولكن لا ينفي وجود« هامش الخطر» أما الأنواع فتمثل أكبر نسبة في التبغ والسجائر بجميع أنواعها والآلات الالكترونية والمخدرات وبعض المواشي وتمثل هذه البضائع مصدر ربح وفير وقار بالنسبة إلي تجار الحدود هذا مع بعض البضائع الموسمية كالملابس الصيفية والشتوية والملابس الرياضية التي تكون في بداية كل افتتاح سنة دراسية وإلى جانب مختلف هذه البضائع القارة ومنها الموسمية ضمن تجارة الحد نجد أحيانا أنواعا أخرى من البضائع التي لا تدخل إلا في المناسبات كالألعاب كما توجد بضائع أخري خفية نذكر منها العملة الصعبة والمخدرات وتهريب البشر وخاصة من جنسيات إفريقية فالتهريب يتم من خلال صفقات خاصة معينة ومحكمة يقودها تجار معنيّون وتكون بتنسيق محكم عادة مع جماعات متشددة على الحدود أو ميليشيات ليبية تسيطر على جانب كبير من الحدود الليبية-التونسية.

وتعتبر عملية نشاط الحد الموصوم من أهم وأكبر عمليات التهريب شأنا وخطورة وذلك لأنها تختلف عن طبيعة النشاط العادي فهذه البضائع كالعملة والذهب قديما تدخل عبر الصحراء بطرق تقليدية ومحكمة ولكن بعد سنة2011 أصبحت في أغلب الأحيان من المعابير الحدودية الرسمية كأنها في إطار شبه قانوني ويمكن القول إن هذا الاختلاف موجود حتى في طبيعة الفاعلين أنفسهم فالعملة سابقا تأتي من ليبيا إلي تونس اليوم أصبحت تسلم في ولاية قفصة من أطراف جزائريين إلي مهربين من بنقردان وتتحول من سيارة إلى سيارة لتمويه إلى أن تصل بنقردان ثمّ توضع في مكان محكم في السيارة ثم تتنقل السيارة إلى ليبيا عبر المعبر الحدودي الرسمي ويكون في انتظارها أغلب الأحيان عون جمارك يسهل لسائقها المرور لليبيا وفي نفس الوقت يكون في انتظارها عون جمارك في ليبيا ويسهل لها المرور أما الأقراص المخدرة وإن كانت

الكميات صغيرة توضع في صندوق محكم الغلق داخل السيارة وتمر بنفس الطريقة حيث يسهل لها الدخول بدون أن تمر على جهاز السكنار في الجمارك وهي تدخل من ليبيا إلي تونس..

وبالتوازي مع الحركية الكبيرة لدخول السلع والبضائع في الفضاء الحدودي برزت حركية مالية غير معهودة تطورت بالتوازي مع تطور الأحداث سنة 2011 حيث أصبح للمهرب طريقة سهلة في تحويل العملة إلى أي مكان في العالم بدون أن يحمل معه أي مليم إذ يطلب مبلغا من أي مكان يأخذه و في بعض الحالات حتى البضاعة لا يسافر لشرائها بل يطلب من وكيل الشركة نوعية البضاعة التي يريدها ويقوم بتحويل العملة ويبقي هو في مكانه إلى أن تصله بضاعته حيث تمثل منطقة ذهيبة موقعا استراتيجيا ومهما جدا من الحدود الليبية و قريبة من المثلث الذي يربط تونس وليبيا بمنطقة ذهيبة ونالوت كل هذه العوامل مثلت نقطة عبور إلزامية للمنطقة منذ القديم من خلال طرق صحراوية مؤدية في الوقت ذاته إلى بنقردان- وذهيبة –ليبيا ومن الناحية الغربية لليبيا تتوسط الحدود كل المسالك الصحراوية والمتجهة إلى مكان يسمى مشهد صالح الوعرة ، ظهرت الخص وذهيبة، ونظرا للعمق الاستراتيجي لهذا الموقع وأهميته البالغة قبل وبعد الاستقلال حيث أقيمت فيه القواعد العسكرية لحماية مصالح المستعمر ومراقبة التجارة الصحراوية للسيطرة على الشبكات التجارية المتجهة والقادمة من ليبيا.

وقد كانت عمليات التبادل ضمن هذه الحركة التجارية بين ليبيا وتونس تشبه مراكز التجارة العالمية حيث تضم كل البضائع نذكر منها الدخان، الشاي، العجلات ، الملابس، الأجهزة الالكترونية، قطع الغيار المصوغ والعملة ومثلت منطقة بن قردان إحدى أهم الأسواق المروجة لهذه المصنوعات والتي كانت تتبادل في بعض الأحيان بعدة منتجات على الحدود حيث كان هذا الفضاء الحدودي الأقرب من العاصمة طرابلس وذلك بمسافة 200كلم وقد ساهمت في ذلك سهولة التضاريس الرابطة بينها وبين التراب الليبي المجاور ووجود بعض العائلات من الجانب الليبي التي تربطهم علاقات مصاهرة ساهمت في إنجاح نوع معين من نشاط الحدّ وهو البضائع الاستهلاكية المتنوعة هذا ما يدفع باتجاه العلاقات الاجتماعية الجيدة بين قبائل التوازين والربايعة المعمرة بالجهة والقبائل الليبية في دعم كبير لنشاط الحد الذي تعود جذوره إلى فترة الاحتلال الايطالي والفرنسي لكل من ليبيا وتونس وقد أتسمت في البداية بتبادل استراتيجيات الحماية والنضال المشترك ضد الاستعمار وثم تطوير العلاقات فيما بعد إلى علاقات مصاهرة لا تزال فاعليتها قائمة إلى اليوم، وقد سهلت هذه العلاقات دخول تجار بنقردان وذهيبة لاقتناء البضاعة من المغازات الليبية في أسهل الظروف حتى وان كانت الحدود مغلقة ،ولقد لاحظنا ذلك عبر تقنية الملاحظة عند حدوث الأزمة في ليبيا سنة 2011وتفهقر الوضع الأمني وتأثر بالأوضاع الداخلية حيث أصبح الليبيون يقتنون أهم البضائع المتمثلة في المواد الغذائية والتي كانت محور التجارة الصحراوية حيث يقع التبادل التجاري على الحدود وقد شهدت التبادلات التجارية تطورا كبيرا على الحدود الصحراوية ولعل هذا يشير إلي الانفلات الأمني علي الحدود إثناء الثورة الليبية والتونسية هذا الفراغ الأمني ساهم في انتشار الميليشيات والجماعات على الحدود وذلك باستيراد كل البضائع بغض النظر عن نوعها مواد غذائية كانت أو معدات وكان ذلك عن طريق تزويد التجار المحليين بكميات مختلفة من البضائع للمرور بها عبر المسالك الصحراوية إلى ما يسمى الثوار وقد كان من شروط التعامل بين هؤلاء أن يكون لك رمز من الرموز التي يتعاملون بها وكان لهم في كل يوم رمز وقد ساهمت في ذلك بشكل كبير كل تقنيات التواصل ويفهم من هذا إن رؤساء الأموال لا ينتقلون بل يوجهون بعض الرموز إلي المساعدين

- **التهريب المعيشي اليومي**:

هو مالا يتعدى مئات الدنانير ويكون ذا قيمة مالية ضعيفة في بعض السلع الممنوعة والتي تكون صغيرة الحجم فيكون جلبها عادة في سيارات عادية خاصة عن طريق المنفذ الحدودي الرسمي ويتم في غالب الأحيان تفتيشها وغض النظر عليها في الحالات التي لا تشكل خطرا على الدولة يراعي في ذلك التوافق بين المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة للمواطن بهذه المناطق وخاصة لما تقتضيه الجهة من بطالة وفقر ولقلة موارد الشغل.

- **التهريب المنعوت بالوصم:**

ويقصد بذلك نشاط التهريب عبر المسالك الصحراوية ويقوم به أشخاص يكونون عادة دخلاء على المهربين التقليدين وهم أشخاص يبحثون عن طرق الربح السريع وجمع الأموال الضخمة ويشغلون أشخاصا آخرين في إطار منظم وتتحكم فيه وسائل الاتصال الحديثة وينقسم هذا النوع كذلك إلى قسمين حسب خطورة البضاعة فالأول يختص به أشخاص يقومون باستيراد كميات كبيرة من السلع المقلدة ذات جودة رديئة يتم جلبها عادة من الصين والنمسا، ويتحكم في هذه النوعية رؤوس أموال ووكلاء شركات في الصين ويتم التواصل معهم عبر التقنيات الحديثة للتواصل وهذا الأمر يتعلق بظاهرة تهريب منظم من الصين إلى ليبيا ثم يتم توزيعها على المهربين عبر الحدود وهذا النوع من البضاعة له انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد التونسي وانعكاسات اجتماعية وصحية لما من لهذه البضاعة من خطورة نظرا لكونها غير مراقبة وغير مطابقة للمواصفات.

أما التهريب الثاني: فهو نوع من التهريب الاحترافي يشمل تجارة المخدرات والأسلحة وتهريب البشر وهوما يؤدي إلى الفوضى، وقد استفحلت هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة من 2011 إلى 2016 حيث كانت تسيطر عليها جماعات إرهابية ومليشيات خطف على الحدود التونسية الليبية ويمكن القول إن التهريب كان ولا يزال في الحقيقة كحرب باردة بين الحكومات والمهربين في هذا الفضاء.

لقد تعددت هذه العوامل في المجتمع المحلي وذلك لما توفره هذه التجارة من تفاوت اجتماعي بين الأفراد حتى أصبح المهرب المنعوت بالوصم لا يبالي بنظرة المجتمع إليه ولا القيم الاجتماعية لفعله بغض النظر عن الوصف القانوني لذلك الفعل من أنه جريمة قانونية، وعلى الرغم من أن المجتمع ينعته بالوصم والقانون يمنعه إلا أنه ذلك الربح السريع والوافر يجعله يكرّر هذا النشاط رغم أن المجتمع لا يرى في التهريب التقليدي للبضاعة كالأجهزة الالكترونية والملابس جريمة تمس بالصالح العام بل العكس فإن هذا النوع من التهريب يحظى باستحسان المجتمع، وفي أسوء الأحوال يمكن أن يقابل بعدّم الاهتمام رغم احتكار فاعليه. أمّا التهريب المتمثل في تجارة المخدرات والمشروبات الكحولية والأسلحة فهو ينعت صاحبه بالوصم ويصبح مقصياً في المجتمع وهو نوع من التهريب والذّي له اثأر وخيمة على المجتمع والدولة يمكن أن تجد له تفسيرا في ضعف التميز لدى المهرب لذلك فإن المهرب يخاطر بالموت من أجل هذا الربح الوافر والسريع حيث يوجد هذا الميكانيزم الأساسي لعمليات التهريب وقد ساهم في هذه الظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني على حدود البلاد التونسية وغياب إرادة سياسية واضحة لاحتواء هذه العمليات التهريبية وإخضاعها لضرورة العمل المشروع وهذا يعد الوسط الأمثل والحيوي لنشاط المهربين والجماعات الإرهابية بصفة خاصة بل هي في الغالب الأحيان من تعمل على خلقها لتستفيد من العوائد التي نتجر عنها خاصة في ما يتعلق بتهريب الأسلحة وكأوضح مثال على ذلك ما عرفته تونس مباشرة بعد جانفي 2011 من تنام غير مسبوق في تاريخ البلاد لحركات التهريب وعلاقتها بالإرهاب ونفس الشيء ينطبق حاليا على الدولة الليبية جراء التناحر والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وكل هذه العوامل قد تميزت دائما بعلاقات دعم متبادل بين كل من الحركات الإرهابية وشبكات التهريب حيث وجدت هذه الحركات في شبكات التهريب وممولا وفي آن واحد ما تحتاجه من وسائل لوجيستية وفي المقابل تتولى الجماعات المحلية تأمين الحدود لشبكات التهريب وسنتعرض إلى ذلك في العنوان القادم: "علاقة الإرهاب والتهريب".

ثالثاً- التمازج بين التهريب والإرهاب بالفضاء الحدودي

شهد الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي منذ الحقبة الاستعمارية بداية القرن الماضي علاقات اجتماعية وشائجية بين الجهة الغربية من ليبيا ومناطق الجنوب التونسي ويلاحظ اليوم أن أغلب العائلات في الجنوب والشمال الغربي لليبيا تحمل نفس الألقاب وانطلاقا من تاريخ 1911 استمرت العلاقات العائلية وتطورت إلى المصاهرة وأسست علاقات للتهريب بين القبائل التي كانت في البداية تقليدية، ثم حراكية ديناميكية لتصبح منذ 2011 شباكية ومع تطور وسائل الاتصال والنقل الحديثة إلى جانب هشاشة الوضع الأمني، أصبح كل العاطلين عن العمل مهربين وكثرت الجماعات الإرهابية والمليشيات الحدودية، وقد

يعني ذلك إن بعض المهربين في علاقات إستراتيجية مع الإرهابيين وأصبح الأمر يتعلّق بشبكات منظمة ،يصعب اختراقها، علي الرغم من تشديد القوات العسكرية والأمنية، ولكن هذه المجموعات نجحت في إدخال عديد البضائع كالأسلحة والأدوية وبعض أنواع المخدرات عن طريق بعض المهربين الذين لهم معرفة كبيرة بمسالك التهريب

في ظل هذا التطور السريع لشبكات التواصل أصبح المهرب في علاقة مباشرة مع الإرهابي فالتهريب يتطلب مجهودات معتبرة يبذلها المهربون لا في إخفاء بضاعتهم المهربة وحسب بل حتى في إخفاء المزود لتكون عملية تسليم البضاعة عن طريق الرموز أحيانا سلم تستلم ومن هنا يمكن القول إنّ الفاعل الاجتماعي السلبي يقع استقطابه بسهولة سواء فكريا أو ماديا بسهولة من قبل الإرهابيين ويصبح هوا لذي يقوم بتنفيذ عملية التهريب بنفسه أو بواسطة مساعديه، لكن الفاعل الإيجابي لا يتدخل في تنفيذها مباشرة بل يعمل على دعمها كمسح الطريق من المليشيات، أو تموين المهرب بالسلع التي هي في الأصل ممنوعة أو محرمة وموصومة في نفس الوقت وفي كلتا الوضعيتين هنالك (تدخل ايجابي أو سلبي) لأن الفاعلين يعتبرون شركاء في عملية التهريب[24] حسب تصريحات الإرهابي الهاشمي المدني الذي أكّد تحول ثلاثتهم (وهم، ح الرطيبي، وج بن محمود و.) إلى مدينة بنقردان باتجاه ذهيبة تلافيا للدوريات الأمنية القليلة العدد بذلك الطريق[25]. وبعد عدة استكشافات تمكنت هذه المجموعة وبالتنسيق مع شخص ليبي من جلب 16 قطعة كلاشينكوف وعدد 370 طلقه رصاص عبر مدينة ذهيبة بمقابل مادي قدره 6 آلاف دينار وهذه العملية أمنها المدعو (ح، الرطيبي) بإخفاء البضاعة لديه[26]. كل هذه الجزئيات تعطينا فكرة واضحة عن مسرح العملية بين الفاعل السلبي والفاعل الإيجابي.

فالحياة الاجتماعية لدى المهربين هي لعبة والاشتراك في اللعبة فيه أتفاق ضمني على قواعد اللعبة وذلك بالاشتراك في المعاني والدلالات بين الفاعلين الاجتماعيين ،أي يضع المهرب نفسه مكان أخر لأنهم يحملون نفس الدلالات والإشارات وبذلك تصبح عملية التواصل ممكنة في ما بينهم وتصبح الحياة كمسرحية دون أن يفهم الغير وهنا يصبح للفاعل الاجتماعي عقل لخزن هذه المعاني ويدخل في هذه العملية التفاعلية لأن له في ذلك مصلحة، هي أن يعرف الطريق ومن فيه ويتحدث مع زميله دون أن يعرف الآخر إي المجتمع، ماذا يحدث بينهما في الحياة الاجتماعية[27] ، فالرموز في نظر الفاعلين هي عبارة عن حركة أو دلالة عن كلمات لا يعرفها غيرهم وكل رمز له معنى معين لدى المهرب ولهذه المعاني أهمية كبيرة ضمن مسار التفاعل، وهي معاني نتاج المتفاعلين مع بعضهم ،من هنا يقع تداخل الإرهاب والتهريب، وتنشأ بينهما علاقة متينة فشبكات التهريب خاصّة الدخلاء لا هدف لها سوى الربح المادي الكبير والسريع، فإذا توسعنا قليلا في الموضوع وجدنا أن الإرهابي بحاجة ملحة للمهرب وبدخول المجتمع الشبكي أصبح هو المتحكم في كل شيء وأصبح هناك فاعلون مختصون بالتهريب وأصبحت الحيلة ضمن هذا النشاط لها أهمية كبرى خاصة في أنظمة التبرير أي مجموعة الحجج التي يستعملها الأفراد في عملية تحديد ما إذ كان سيكون وبهذا المعني يمكن القول بأن الفاعل في هذا الفضاء من موقعه يتحكم في تنسيق كل العمليات عبر تقنيات التواصل وهو يتكيف ويتفاعل مع مجموعات ليبية تتحكم في تنقل البضاعة وشحنها من أي دولة في العالم إلى ليبيا وفق توفقات ضمنية بينهم، ومع تشديد الخناق على الحدود التونسية الليبية عبر وضع الجدار العازل أصبح مهربو ذهيبة هم الوسيط في تنقل البضاعة من ليبيا إلى مهربي بنقردان عبر تنظيم محكم وبالتالي يمكن القول، إن الحياة اليومية العادية التي يعيشها الأفراد هي عبارة عن لحظات متعاقبة من الامتحانات، فالامتحان «عملية أساسية لإبرام الاتفاقات بين الأشخاص، وهي وضعية تسترعي لفض النزاع أو وضع حد لخلاف مشاركة أشخاص وأشياء في علاقات معقدة من التعارض والدعم المتبادل عبر رموز مختلفة

[24]GéraradVekna et al : *la grande triche_ethique, corruption et effaires international*. Edition la découverte, Paris p76

[25]-إعترفات الإرهابي الهاشمي المدني خلال استنطاقه في 2014/10/23 في ملف واقعة شباو واد الليل موضوع قرار ختم البحث عدد 3/32518

[26] ملف واقعة شباو وادي الليل، مرجع سبق ذكره

[27] عمرمعن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر مرجع سابق، ص174.

المعني وحسب ما تتطلبه الظروف عبر تقنيات التواصل، لأن التغير الثقافي في مجال العولمة يتطلب وجود رموز مشتركة بين المرسل والمتلقي، فقد منحت ثقافة شبكة المعلومات الفاعلين الاجتماعين دورا مهما في الدخول إلى علم الشبكات من الباب الكبير فبفضل هذه الشبكات أصبحت هناك علاقات شبكية بين الأفراد والشركات الاقتصادية الكبرى وشبكات مؤسسات السلطة وهناك تشابك كبير بين جميع هذه الشبكات بدرجات متفاوتة حسب برنامج كل شبكة تهريب ودورها ونوعية البضاعة وحسب دراسة حالة يقول (ن-ت) المهربون العادين يعملون لصالح أنفسهم" ومن خلال الملاحظة بالمشاركة تبين لنا أن كل فاعل له إستراتيجية خاصة به ضمن هذا التنظيم، أي أن هذه المجموعات التقليدية لا يمكن لها التجارة بالمخدرات والأسلحة مهما كان إغراؤها بالمال وذلك للحفاظ عن رمزيتهم لدى المجموعة حيث أصبح لهم الدور المركزي والمكانة المرموقة بين القبائل الصحراوية ،وهي التي ساهمت في تقوية هذه الروابط بين الفاعلين وأصحاب البضاعة ، وبذلك أصبحت منطقة ذهيبة هي مجرد منطقة عبور بين ليبيا وبنقردان حيث يخضع تعامل الفاعلين الاجتماعيين بالمنطقة إلى تقاسم الأنشطة حسب المكانة الاجتماعية للمهرب ومدي علاقته بهم ، ذلك أن لعبارة "علاقات " رنينا سلبيا خاصا فهي صنو المحسوبية أو ما عبر عنه الرقيق في كتابه مرونة العمل العلاقات الوشائجية، ولهذه العلاقات اعتبار كبير حتى لدى المهربين، حيث أن المهرب يعتمد على مساعديه من العائلة أو من القبيلة التي تربطه بها علاقات وقد ساهم في ذلك عالم الشبكات يقول فتحي الرقيق في كتابه مرونة العمل « لقد بينا أن الشبكات العائلية والعشائرية قد لعبت في تونس بلا شك دورا ايجابيا في تعبئة مواردها«اللاشكلية» ويفهم من هذا إن أغلب الفاعلين(المهربين) على الحدود الليبية التونسية هم أبناء هاته القبائل لعل هذا يشير إلي أن هذه العلاقات والتجارة تطورت بتطور مجتمع الشبكات وبفضل هذه التقنية أصبحت الحدود مفتوحة لكل التجار سوى التقليدين منهم أو الدخلاء، وهذا ما ساهم في تفاقم اختلال القيم الاجتماعية والوضع الأمني بالجهة إلى سنة 2016 حيث أصبح الفاعلون الدخلاء همهم الوحيد هو الربح السريع مهما كان نوع البضاعة، وهذا ما سهل عملية استقطابهم حتى من قبل الجماعات المسلحة في تهريب الأسلحة وتهريب الجماعات، يقول (ع-ن) "شاهدت يوما شخصا مهربا محترفا ومعروفا جدا بتهريب المخدرات حامل في سيارته حوالي 20 شخص إلى ليبيا وهو في حالة مطاردة من الأمن لكنهم لم يستطيعوا القبض عليه "قد يعني هذا إن هؤلاء مهاجرون لماذا؟ فالهجرة عبر السواحل التونسية وقتها لها نظام محكم هذا يمكن تفسيره أنهم شباب تم استقطابهم وهذا المهرب هو مجرد وسيط علما أن هذا المهرب تم الهجوم عليه من طرف فرقة خاصة في بيته ولكن عندما اشتد الخناق عليه قتل نفسه بمسدس يحمله ومن هنا نفهم إن بعض المهربين لهم علاقات بالجماعات الإسلامية المتشددة على الحدود.

وفي انعدام توفر الإحصائيات الدقيقة حول نشاط التهريب يبقي الرجوع إلى المهربين أنفسهم هو السبيل الوحيد للإحاطة بالظاهرة وذلك بالملاحظة المباشرة وبالمعايشة اليومية وقد تبين لنا أن نسبة ضعيفة يمكن متبعتها خاصة المهربين التقليديين فحسب ما تم استقصاؤه فإن ما يقارب نسبة 10% يتم إلقاء القبض عليهم من قبل أجهزة الجمارك أو وحدات الحرس أثناء نصب كمين وهذه تعتبر نسبة منخفضة جدا مقارنة بنسبة عدد المهربين و بالبحث في ذلك من خلال الملاحظة المباشرة تبين أن أغلب المهربين لهم وسائل نقل متميزة وقوية وبدون أوراق ولهم سياقة جنونية وفي نفس الوقت يحملون ضمانات عن تأمين الطرق ، فاغلب الأحيان عند القبض عليهم يتم تهريبه من قبل سيارات أخرى مرافقة أو إبعاده عن قصد ويتم تدوين محضر ضد مجهول، وعادة لا يتم القبض عليه إلا عن طريق وشاية،

➢ دور أجهزة التواصل في التهريب

من المعروف أن نشاط التهريب يمثل الممول الرئيسي للأسواق الموازية يمكن وصفه بأنه العمود الفقري لتجارة الحدود التي فرضتها ديناميكية شبكات التجارة الموازية الضعيفة التي ما انفلت تتطور في المجال الحدودي التونسي الليبي عبر ذهيبة وبنقردان منذ ثمانينات القرن الماضي ومركزها بنقردان وسرعان ما انتشرت أسواق تماثلها في كامل الجمهورية ومن المؤكد أنه لا يمكن فهم هذه الظاهرة وسرعة انتشارها على امتداد الفضاء الحدودي بالجنوب التونسي بعد سنة 2011 دون الرجوع إلى السياق العام الذي أفرزها وهو "مجتمع الشبكات "والعولمة المتخفية "التي أثارت تحولات عميقة في هذا الفضاء على

جميع المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أصبحت الحدود التونسية والليبية في ظل سياق ب تعبير "أربارت شولتز" "الحدود- الشبكية" أو بالتعبير الخلدوني "بالتّخم" أو كما تسمي في هذا الفضاء "تجارة الحد" "تجارة الخط "تجارة الشغل" أو كما يسميها البعض " شبكات الحدود "[28] حيث أصبحت تجار الحدود لها علاقات مرتبطة بكل الشبكات التجارية العالمية وتزامن هذا مع تبوؤ الصين مركز الصدارة بين دول العالم حيث حققت استثمارات سنة 2011 تفوق ألف وخمسمائة مليار دولار[29] (1.524.4 مليار دولار) وبحسب بعض الدراسات التي تتضمن جانبا إستشرافيا ،ستبقي الصين محافظة على مركزها الأول في الأعوام المقبلة حيث أصبحت تشكل قوة عظمة ولعلى هذا يشير إلى أن أغلب السلع التي تدخل عبر هذا الفضاء الحدودي هي من الصين ولقد لاحظنا ذلك خلال تقنية الملاحظة المباشرة ويؤكده إحدى المبحوثين رفض ذكر إسمه من خلال دراسة الحالة يقول: "إننا نعتمد على خارطة الشبكة العالمية للتجارة الموازية تربط جل القارات وخاصة عديد البلدان العربية والإفريقية والآسيوية وليبيا، السودان، مصر، الصين، حيث يوجد ترابط بين الشبكات العالمية للتوزيع وبين المهربين دون أن نعرفوا بعضنا ،في أغلب الأحيان يكون التعامل والتبادل بأسماء مستعارة" ومن هذا المعطى نلاحظ إن الشبكات التجارية التونسية الموازية تنخرط هيكليا وتنظيميا في سباق العولمة المتخفية أو بمعني أدق كما يقول "كاستالز "قوة الروابط الضعيفة "وبذلك تنجح هذه الشبكات العالمية في السيطرة على العالم وعلى المجتمع المستهلك وخاصة البضاعة الموصومة، أي السلع المقلدة التي لا تلتزم بمعايير الجودة التي تميز البضاعة الأصلية، ومن هذا المنظور الفني تنعت هذه البضاعة بالوصم فهي بضاعة موازية و تغري المستهلك لسعرها الزهيد وهي بضاعة مصنوعة بتكنولوجيات أمريكية في الصين ودول جنوب آسيا وبتمويل من مؤسسات مالية أمريكية تكون معدة للتصدير لأسواق دول الجنوب حصريا وتمنع منعا باتا من الدخول لأسواق دول الشمال التي تخصص للبضائع ذات المعايير الأصلية حيث تشدّد الرقابة على جميع المنتجات، ففي الغرب بصفة خاصة ينظر إلى هذه البضاعة نظرة الوصم لأنها بضاعة مقلدة وزهيدة وقد يعني ذلك أنها توفر مرابيح كبيرة وهذا ما ساهم في انتشارها عبر مجموعات ديناميكية لها علاقات مع شبكات التجارة في المجال الحدودي التونسي الليبي وخاصة بعد الثورة التونسية سنة 2011 وساهمت فيها بشكل كبير العولمة المتخفية وكان لها الدور الفعال في ترويجها في كامل تراب الجمهورية ومنذ سنة 2011 شاهدت تطورا كبيرا خاصة على مستوى الشراء والنقل مما يدفع باتجاه أن العولمة اليوم سهلت طرق التواصل في جميع الأسواق بالعالم، فالمهرب اليوم أصبح طرفا في هذه الأسواق العالمية وفرض نوعية البضاعة وقيمتها من مكانها الأصلي عبر هذه التقنيات الحديثة، فإذا القينا نظرة على الخارطة العالمية للتجارة الموازية نجد هذه الأسواق في جل القارات وخاصة البلدان العربية والإفريقية والأسيوية فهي تنخرط في هيكلها وتنظيمها سياقية العولمة المتخفية وتفتقر إلى ابسط مقومات الهوية ومن هنا يمكن أن ندرك مدى ترابط مفهوم التهريب بمفهوم التزوير وعملياته، ويمكن القول أن التهريب جزء من الإرهاب الغذائي لأن أغلب المنتجات المهربة تفتقد إلى الهوية الأصلية والملكية الأصلية وتحضي مسألة تقليد السلع الاستهلاكية والعملة وتدليس السيارات في الفضاء الحدودي باهتمام واسع، وهذا يفهم منه ان المهرب اليوم لا تعنيه نوعية البضاعة بل قيمة المرابيح ولكل بضاعة لها مختص فمثال السيارات تجد الميكانيكي والعملة أعوان الصرف في السوق السوداء ولعلي هذا يبين لنا أن كل شبكة مختصة حسب اختصاصها، وهوما يجعل لكل بضاعة مقلدة أرضية خصبة تتنامي وكذلك تتنامي عصاباتها و في نفس الوقت لها عديد الآثار على المستوي الاقتصادي والاجتماعي حيث تؤدي عمليات التهريب إلى بروز طبقات مستفيدة من اللاعبين الكبار (مافيا التهريب) الذين يتسببون في التأثير سلبا على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فالذين يمارسون عمليات التهريب يجنون من وراءها مرابيح طائلة وفي نفس الوقت يقومون بغسل الأموال لإدخالها في الدورة الاقتصادية دون الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لاستثمار هذه الأموال بما يعارض هذا

[28]Christiane Arbaret-Schulz (et al) (GROUPE Frontière),*La Frontière, un objet spatial en mutation*, Espaces Temp,net 29/10/2004.

[29] Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED),Rapport sur l'investissement dans le monde 2012,vue d'ensemble ,Vers une nouvelle génération de politiques de l'investissement (NEW York GEN2VE nations unies,2012.

القانون والقواعد الاقتصادية وهو على حساب التنظيم كما يسبب خلال وأثار على المجتمع ويحقق منافع لفئات معينة في المجتمع، ولعلي هذا يشير إلى أن التهريب يؤدي إلى التأثير السلبي على مصداقية السياسية الاقتصادية ويقوّض ثقة المنظمات المالية والاقتصادية باقتصاد البلد وتبقى محاولات الإصلاح الاقتصادي عقيمة بسبب ضعف الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم عن وضعها الحالي بسبب زيادة معدلات الطلب مما يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات أسعار ببعض المواد الاستهلاكية فضلا على تطور بعض القطاعات وتدمير الصناعة المحلية نتيجة عدم تكافئ من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم وأداء ديوانية مما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي الذي يحجم بدوره عن شراء المنتجات المحلية، وينجم عن ذلك انخفاض في مردودية هذه المنتجات من حيث آثارها على المؤسسة خاصة الصناعية والزراعية وبذلك تختفي السلع المحلية تدريجيا من الأسواق تاركة مكانها للسلع الأجنبية ويتسبب هذا الاختفاء في غلق المؤسسات وتسريح العمال وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة ،وقد مثلت العولمة أحد أهم الفاعلين فيها وهذا ما نتجت عنه هجرة داخلية للفضاء الحدودي بالجنوب التونسي فلقد لا حظنا في السنوات الأخيرة حركية بشرية وتجارية لم تشهدها المنطقة من قبل من كامل تراب الجمهورية ساهمت فيها عدة عوامل كهشاشة الوضع الأمني بتونس وغياب الدولة في ليبيا أدت إلى غلاء المعيشة جراء تهريب المواد الغذائية الأساسية والأدوية والمنتجات الفلاحية نتيجة الأزمة في ليبيا وأصبحت كل المسالك الموازية تؤدي إلى ليبيا رغم تدخل الجيش والحرس والديوانة في عديد من المرات وبذلك تم القبض على العديد من المهربين وحجز عدة أنواع من السلع والعملات الأجنبية، وأقراص المخدرات ولكن بقيت مقاومة الظاهرة جدا متواضعة أمام الحجم الحقيقي للتهريب ونفهم من هذا أن بعض شبكات التهريب والإرهاب لهم تنظيم خاص بها، ويفهم من هذا أنها صنعت لنفسها مكانة خاصة بها على الشريط الحدود خاصة من جهة ذهيبة وأصبحت وسائل التواصل هي المحددة لتواصل وقد سجلت اللجنة الفرعية لمقاومة التهريب المتمثلة في الوزارة الأولى، تزايد نسبة التهريب بنسبة 330 % مقارنة بـ2011 حيث استنتجنا تطور نشاط الفاعلين حتى بعد سقوط بعض رؤوس شبكاتها في قبضة الأمن واشتملت ظاهرة التهريب إستراتيجيات أخرى هذه الفترة بتهريب بعض البضائع لأخرى أهمها الذهب والأسلحة والأدوية والعملة الصعبة وتطورت بعض السلع الموازية التي فرضتها شبكات تهريب تقليدية منذ الثمانينات وبعد 2011 استغلت هذه الشبكات خبرتها على الحدود وأصبحت منتشرة على الفضاء الحدودي تقودها مجموعات شبابية انخرطت فيها أخيرا وانتشرت العلاقات عبر التطور السريع للعولمة وأصبح لوسائل التواصل الافتراضي دور كبير في عملية تبادل السلع بما فيها عمليات الشراء والبيع عن بعد وخاصة من بعض الدول" كاوشنقاي الصينية وروسيا وتشاد والخرطوم (السودان) وطرابلس (ليبيا) " حيث تحول الفضاء الحدودي من مجتمع تقليدي تربطه روابط اجتماعية وثقافية وسياسية إلى مجتمع شبكي تربطه شبكات تواصل فتغير مفهوم المجتمع من مجتمع تقليدي إلى "مجتمع شبكات "فالمجتمع الذي كان ذو صفة ستاتيسكية ثابتة وله وجود نهائي و معطى مقدّم سلفا سابق للفرد، لم يصمد أمام التحوّلات العالمية وأمام التطوّر السريع لوسائل التواصل فكيف نفهم المجتمع ومن منظور شبكي سوسيولوجي إنثروبولوجي ؟

مما يفهم نشأة مجتمع جديد ،فالمجتمع لم يعد ثابتا ساكنا بل هو متغيّر ومتحرّك "يتشكل ثم ينحلّ ثم لا يلبث ويتشكل من جديد " وهذا التشكّل والانحلال والتغيّر الذي يطرأ إنما هو ناتج عن التفاعل الاجتماعي ،فالفاعل الاجتماعي له ذات تتمثل التنشئة الاجتماعية وتستنبط ولكنها تفعل فيها فعلها استنادا إلى العقل الذّي يوجّه ويعدّ فالمجتمع هنا لم يعد معطى جاهزا بل أصبح بناء يساهم فيه الفاعلون الاجتماعيون ولماّ كان الفاعلون عدّد فإن كل واحد منهم سيساهم في الفعل وسيتخذ موقفا يختلف عن الآخر وفق ذاته المخصوصة، وسيصبح المجتمع عبارة عن ركح مسرحي يلعب فيه كل فاعل دورا وخلال لعب الأدوار وتقمصّها سيتخّذ كل فاعل اجتماعي لنفسه قناعا يلبسه بحسب الأدوار التي يلعبها ومن هنا حاول عالم الاجتماع كاستالز أن يقدم مقاربات وبعض المفاهيم المتعلقة بالمجتمع الشبكي والتي تعد من صميم الانتقال إلي نظام التقنيات العالمية في مجتمع المعرفة والتي ساهمت بشكل كبير في الانتقال من الروابط القوية المباشرة إلي الروابط الضعيفة أي نجاعة العولمة عبر الاتصال الرقمي فيمكن القول آن كاستالز قد أسس رؤية مغايرة لبعض

أنماط المجتمعات المعاصرة وبذلك تغيرات العلاقات الاجتماعية لتصبح مجموعة معقدة في التفاعل إلى جانب المعضلة الحتمية لتقنية فأصبحت التكنولوجيات هي المجتمع والمجتمع هو أداة.

رابعًا: الآثار الناتجة من التهريب على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

إن النسيج الاجتماعي بالفضاء الحدودية قد خلخله الحراك الاجتماعي الثوري في المناطق الحدودية بليبيا ولعل الانفلات الأمني الذي صاحب بداية ذلك المسار الثوري منذ سنة2011-2012-2013- الذي ساهمت فيه غياب الدولة في ليبيا والذي أدى إلى ازدياد عدد كبير في الممارسات الخارجة عن الأعراف والقيم الاجتماعية كالانحراف والسرقة وتفكك الروابط الاجتماعية لبعض المجموعات التي لا ولاء لها إلا المال، وبالرغم من كل ذلك فان الشعور بالانتماء والولاء للقبيلة، وللجهة، وللحي قد لملم أشلاء المجتمع المحلي بالجهة لمواجهة الغرباء والمنحرفين الذين هبوا للمنطقة خاصة المهربين الدخلاء الذين كان همهم الوحيد الربح السريع أو بعض المجموعات الإسلامية التي تتاجر بالبشر وذلك بمحاولة استقطابها لبعض شباب الجهة بمبالغ خيالية تصل شهريا إلى 25 مليون اوروما يقابل 80 ألف دينار تونسي تقريبيا.[30] كل هذه العوامل أفضت إلى تغطية حال الفراغ الأمني على الحدود وانتشار الجماعات المتشددة سنة 2011 علي الحدود وفي منطقة بنقردان لاستقطاب الشباب المهمش كما شكلت هذه الجماعات خطرا علي المهربين التقليدين مما جعلهم تكوين لجان شعبية في الأحياء لحماية أمن المهربين التقليدين وسلعهم من عبث العصابات والمهربين الدخلاء، وهكذا انصهر المجتمع المحلي بالجهة الغربية لليبيا والجنوب التونسي، وظهر التضامن الآلي بين القبائل الليبية والتونسية من جديد على الحدود وقد ساهمت في ذلك تقنيات التواصل الحديثة بالرغم من إمكانية تحقيق نشاط التهريب لقدر لا بأس به من خلال امتصاص البطالة، والرفع من المداخيل وتحسين المستويات المعيشية للفئة من مجتمع يعدّ أكبر مستفيد من حركة التهريب والتجارة الموازية وتقليل نسب الفقر وتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعيين، وقد عمّ الرفاه كل البيوت على حدّ من سواء من جرّاء التدفق لمختلف السلع بأثمان متواضعة، ولكن ذلك التفاوت الكبير بين المهرب التقليدي والمهرب المنعوت بالوصم يبقي وضحا للعيان ويحاول هذا المهرب الموصوم أن يجعل لنفسه مكانة رمزية في المجتمع، وذلك بشرائه سيارات فخمة وبناء مساكن عصرية ذات موصفات أمريكية، كل هذه العوامل لم تمكنه من انتزاع النعت بالوصم لأن بنية المجتمع المحلي بنية ذات طابع له ثوابت دينية متجذرة داخل قيمه، فمنطقه بنقردان وذهيبة تمتازان بذلك المجتمع القبلي المتماسك الذي له عادات وتقاليد لا يمكن أن تناثر بهذا الانحلال الأخلاقي، وتبقى هذه المناطق كإحدى المحليات التي حاولت إيجاد مخارج للعمل ضمن قطاع غير مهيكل تحف به الأخطار من كل جانب ويتمثل في التجارة الموازية عبر المسالك القانونية وغير القانونية فهي بضاعة غير محرمة ومنعوتة لأنها مقلدة، ولكن هذه الأخطار تمخضت عنها صراع الإنسان مع محيطه لتحقيق متطلبات معيشه اليومي سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي

- **الجانب الاجتماعي**

ظاهرة التهريب الموصوم لا يمكن أن تجد لها تفسيرا أخلاقيا لغياب الدولة من جهة ليبيا وضع المقاربة الأمنية من تونس وضعف المستوى الأخلاقي والضمير لدى الكثير من الفاعلين الدخلاء عن هذه التجارة انطلاقا من اعتقادهم بأن الشخص المهمش والمقصي من طرف الدولة تصبح له حرية التصرف في أي شي و يعتبر هذا التمييز الاجتماعي بين الجهات مظهرا من مظاهر الحراك الاجتماعي والتحول في البنية الاجتماعية، وفي هذا السياق أكد "توران" على التوجهات العامة للمجتمع لأنه لم يعد يمكنه الاستمرار في النظام الاجتماعي الذي يعتبر حجر الزاوية في ديناميات البني والأنساق الاجتماعية رغم ما تتمتع به هذه المناطق من تمييز ايجابي عن الجهات الأخرى ولكن ليس كما يتصوره البعض هذا التمييز الإيجابي ليس في ممارستهم تجارة المحرمات كالخمر والمخدرات، فكل هذه الممارسات خارجة على نطاقهم وأصبح لها دور مهمّ في تحديد السلوك الإنساني في المجتمع ، حيث ساهمت في تكريس التفاوت

[30] السعيدي الحسين، بحث ميداني مقال نشر في كتاب الهوية والاعتراف2016، ص،218.

الاجتماعي داخل العائلة الواحدة ويصبح ابن المهرب هو الأخر مهربا وتستمر هذه التمثلات في شكل صراع بين الفاعلين الاجتماعيين، لإعادة بناء اجتماعي جديد يقوم أساسا على التوجهات الجديدة التي تأتي بها الحركات والجهات التمثيلية المؤثرة.[31] فهدف السوسيولوجيا حسب "تورين" أنها تأتي كواجهة للفعل الاجتماعي الذي ينتج عن القيود المفروضة على العلاقات الاجتماعية من خلال الصراع، وتدخّل الفاعلين كموجهة الحركات الاجتماعية، إذن تتشكل كممثلة للهدف السوسيولوجي انطلاقا من التوجهات الجديدة التي تأتي بها ويقصد بذلك الاختلافات والتباين الكبير في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع الواحد.

كلّ هذه العوامل تؤدي إلي إنتاج طبقات مختلفة تتسم بالعزلة والانغلاق على نفسها وتصل إلى حد الانتقام في بعض الحالات، هذه الطبقات تنشأ نتيجة للتفاوت الكبير بين أفراد المجتمع الواحد، خاصة في السيطرة على الموارد المالية، فهذا التفاوت الاجتماعي الذي ناتج عن هذا الحراك الاجتماعي تساهم فيه المتغيرات السريعة التي تحدث عن طريق الربح السريع وبذلك تنتج تغيرات كبيرة في العلاقات الاجتماعية وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضعاف ذلك التماسك الاجتماعي لدى شباب هذا الفضاء الذي كانت تربطه علاقات متينة، ولكن بدخوله هذه التجارة تفككت هذه العلاقات خاصة عندما يشعر في لحظة ما بالاضطهاد والتهميش ويحصل على فرص يعتبرها هامة في تجارة التهريب عن طريق علاقات افتراضية أو الوشائجية فيصبح يعيش في انغلاق تام عن الروابط القوية وفي تكتم تام، ويرتبط عبر وسائل التواصل بعلاقاته الخارجية فتكون هذه العلاقات هي الأقوى وهي في نفس الوقت تساهم في تقوية الروابط الضعيفة وإضعاف ذلك التماسك العائلي، حيث أن الشاب عندما يكون عاطل عن العمل وذا مستوي جامعي مرموق ويشاهد شباب أمي ويتحكم في أموال طائلة يشعر بالأنتقام اتجاه الدولة وهذا يدفع بالشاب البطال لدخول هذه المغامرة مهما كلف الأمر ذلك، وهذا ما لاحظناه حتى في بحثنا الميداني لهذه الدراسة فإنه ينظر إلى صاحب راس المال بالنعت حيث يقول احد المبحوثين " ج-ج" ماهو فلان كوّن وأصبح ملياردارا ولم يعلم به احد اين الدولة واين نحن لي ضيعنا وقتنا في الدراسة " وبذلك يصبح هذا الشاب يعيش في انغلق تام ويحاول أن يكون مستقلا عن المجتمع وهذا ما يجعله لقمة سهلة في ايدي بعض الجماعات.

- **الجانب الاقتصادي**

لقد ساهمت التقنيات الحديثة في ظهور وتنامي أشكال جديدة من الأنشطة المحرمة قانونيا العابرة للحدود والتي أصبحت تسيّر بفضل المجتمع الشبكي داخل هذه النظم المالية والمصرفية ولعل أهمها يتمثل في تبييض الأموال غير المشروعة [32] بطرق غير قانونية لها فائدة للأشخاص ولها في نفس الوقت آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، خاصة تهريب العملة الصعبة وتدليس الأوراق الليبية القديمة لتحويلها إلى عملة جديدة من فيئة 500 اورو. هذا ويمكن القول إن تنامي هذه الظاهرة المنعوت بالوصم كالتبيض الأموال وتجارة الأقراص المخدرة تفسره سهولة الالتحاق بقاطع التهريب وكثرة المرابيح ففي مقابلة مع احدي المبحوثين " ع- س" يقول" أن مرابيح أقراص المخدرات قد تصل إلى 300 الف دينار بالعملة التونسية في السفرة الواحدة بين القطرين الليبي والتونسي، وهذا يمكن تحصله على مبالغ خيالية" ومما يفهم منه أن الفساد والرشوة يعتبران من أهم العوامل المسهلة لامتداد التهريب وحسب البحث الميداني لشخص رفض أن نذكر اسمه فإنّ اغلب مهربي العملة الصعبة هم بعض أعوان أمن من مختلف أصنافهم ومنهم حتى المتقاعد.

- **الجانب السياسي**

يمكن القول أن الضغط الذي تعيشه مناطق الجنوب التونسي بسبب قلة التشغيل وعدم توفير الدولة لمشاريع تنموية هو ما جعل الدولة تعطي ذلك التمييز الإيجابي لهذا الفضاء وهو ما ُسهّل عملية التهريب وغض الطرف من طرف الدولة ، فالدولة عندما تشتد أزمة التشغيل، تحاول أن تسهل علي الشباب عمليات

[31] Touraine. Ïbid, p 407.

[32] العريان، 1999، الإسكندرية لنشر، دار الجامعة الجديدة ص محمد علي، عمليات غسل الأموال وأليات مكافحتها، 10.

التهريب، ولكنها تصبح مستغلة من طرف مجموعات مهربة منعوتة بالوصم ومن جانب أخر تقوى العلاقة التي تربط بعض الأشخاص ببعض الجماعات الإرهابية حيث اكتشفنا في بحثنا هذا وجود وجه أخر لضمان بقاء هذه المجموعات المهربة تصل إلى حدود التحالف مع التنظيمات الإرهابية الناشطة بليبيا على الحدود التونسية الليبية وهذا ما سمح لها بجني أمول طائلة مكنتها من تعزيز تواجدها عبر الحدود ويكون ذلك في بعض الأحيان بحماية من بعض السياسيين الكبار في البلاد.

❖ **انحدار القيم الاجتماعية وخاصة التعليمية**

تمكن المهربين من جمع المال السريع وفي ظرف وجيز ،هذا ما ينعكس سلبا علي قيم حب العمل ويساهم في بروز قيمة سلبية كل هذه العوامل تساهم في انتشار النزعة المادية والبحث عن الثراء بدون جهد وهذا ما يساهم في انتشار الانتهازية مما يؤدي إلي طغيان القيم الذاتية للمصلحة الشخصية على حساب المجموعة الوطنية فالتهريب الموصوم يساهم في تغير سلوك الفرد ويصبح يتعامل مع الآخرين علي المصلحة الذاتية وهذا ما يحدث ذلك التميز بين الطبقات الاجتماعية كما يساهم في تراجع القيمة التعليمية حيث يصبح التعليم قيمة رمزية لا غير لأن الثراء السريع من خلال التهريب وغيره من الممارسات الإجرامية له انعكاسات خطيرة على قيمة التعلم خاصة لدى فئة الشباب فالشاب الذي يري صديقه يعيش حالة من الرفاهية والبذخ ،يسكن فيلا فاخرة ويكسب سيارة رباعية الدفع حققها دون جهد وبطريقة غير شرعية يحدث لديه قلب لسلم القيم حيث يصبح العلم لا قيمة له عنده ومع مرور الوقت يؤدى ذلك إلي تدني قيمة التعليم بصورة ملحوظة وهذا ما لاحظناه عن طريق تقنية الملاحظة حيث يحدث له تراجع رهيب لنظرته للعلم وهذا ما لاحظناه لدي مجتمع الفضاء الحدودي حيث إن ظاهرة الانقطاع المدرسي أصبحت تتطور بالجنوب التونسي وتتطبع مع جملة من الممارسات الأخرى وقد ساهمت فيها بدرجة أولي الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه التلميذ الذي يحاكي الأب والأصدقاء، حيث أنه أصبح يجلس مع زملائه ويتحدثا إلا على مغامرات التهريب وجمع المال من تجارة الحد والبحث عن الهجرة وأصبحت الأسرة كطرف في هذه العوامل وهذا ما يثير الجدل فأصبحت الأصول الاجتماعية هي المحددة والمساهمة في هذا الفشل بين طبقة تبحث عن النجاح بأي طريقة وطبقة أخري تبحث عن كيفية جمع المال بشكل واسع.

❖ **إحصائيات الانقطاع المدرسي لسنة 2022/2021**

- **الانقطاع في معتمدية بن قردان سنة 2022**

إعدادي:		
م.إ. طريق المستشفى بنقردان		28
م.إ. أبو القاسم الشابي ببنقردان		77
معهد ابن حزم طريق المرسى بنقردان		24
م.إ. ابن ابي الضياف حي الشارة بن قردان		15
م.إ. ابن شرف ببنقردان		37
م.إ. ابن عرفة ببنقردان		34
م.إ. الطابعيبنقردان		27
م.إ. ابن سينا بالشهبانية		3

الثانوي		
معهد بنقردان 2		18
معهد ابن حزم طريق المرسى بنقردان		10
معهد بنقردان		178
معهد ابن الهيثم بنقردان		25
معهد ابن خلدون ببنقردان		11

المصدر: الإدارة الجهوية لتربية بولاية مدنين

تمثل هذه البيانات عدد إحصائيات الانقطاع المدرسي في معتمدية بنقردان لسنة 2022 حيث يمثل عدد التلميذ المنقطعين عن الدراسة في المدارس الإعدادية 245 تلميذ والمعاهد الثانوية 242 تلميذ وهذه نسبة كبيرة جدا تعتبر وهو ناتج عن ضعف دورة الأسرة وغياب الأخصائي الاجتماعي حيث استنتجنا من خلال المقابلات مع بعض المبحثين إلي دخول هؤلاء التلاميذ إلي سوق التجارة البينية والبعض الأخرى هاجر إلي فرنسا وقد بينت لنا بعض المقابلات مع بعض الأولياء الذين ساهموا في تشجيع أطفالهم على الهجرة إلي اروبا وهم دون سن 15 سنة وذلك لضمان دخولهم إلي منظمات حماية الطفولة والبحث عن طرق تمكينهم من أوراق الإقامة بعد سنتين من التكوين حيث يقول (ج-ن) "بعثت ابني في عمر الزهور لكي يضمن مستقبله نظرا لأن دولتنا لم يعد فيها مستقبل ." كما يقول (م-ن)"لم يعد ابني مهتم بالدراسة وقد أشتغل في التجارة وجمع المال للهجرة إلي فرنسا" ، كل هذا يترجم دور الأسرة في تشجيع الأطفال عن الانقطاع المدرسي وهو ما نتج عنه دخوله في التجارة البينية وهوما نتج عنه نتائج سلبية في الدراسة يؤدي ذلك لانقطاع المبكر وهي نتيجة ذات دلالة سوسيولوجية تعبر وتكشف عن غياب الشبه كلي لمسؤولية الآباء اتجاه أبنائهم في تكوين مسارهم الدراسي.

❖ الخاتمة:

ويمكن القول إنّ نشاط الحد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ساهمت في تطور الاقتصاد غير المهيكل، وهي ظاهرة ليست وليدة الراهن، بل وجدت في المناطق الحدودية بين تونس وليبيا منذ القرن التاسع عشر على امتداد سنوات، حيث أن أغلب القبائل الحدودية خاصة ذهيبة وبنقردان الذين لم يجدوا حظهم من التنمية الشاملة، منذ قرون اتخذوا من التجارة الموازية أو تجارة التهريب وسيلة للوقاية من التهميش وللهروب من الفقر وبذلك خيروا المسالك البرية الوعرة، لتهريب البضائع عبر المسالك الصحراوية وأنتجوا ثقافة ومنوالاً اقتصادياً خاصاً بهم يقوم على تسريب السلع، وتصديرها وتوريدها بطرق غير قانونية لكن بعد سنة 2011 تغيرات المفاهيم وأصبحت هذه التجارة التقليدية تجارة موصومة مما أثار مشاكل اجتماعية مدمرة ولعلى أبرزها بروز ذلك التفاوت الاجتماعي والذي أنتج تحولا سريعا وعميقا في البنية الاجتماعية مما ساهم في التفكك الاجتماعي ومن تبرز الحاجة للفاعلين في المجتمع ومؤسسات الدولة من أجل التصدي لي هذه الظاهرة الغير مشروعة والتي لها انعكاسات خطير على قيم المجتمع.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

1. التايب، عائشة، المناطق الحدودية بالمغرب العربي، ضمن كتاب "التنوع والتماثل «، أعمال الندوة الإقليمية اليونسكو، تونس 26.27.28 أفريل2005، إشراف عبد الوهاب حفيظ سلسلة العلوم الاجتماعية عدد28، سيرأس تونس 2007،
2. الناشي، محمد (2014): مدخل إلى السوسيولوجيا البراغماتية، ترجمة ميلود طواهري، سلسلة نديم للترجمة، ابن نديم للنشر والتوزيع ـ الجزائر، الطبعة 1
3. بالطيب محمد الناصر، بن قردان بين التاريخ والتراث، المطبعة الرسمية الجمهورية التونسية، تونس 1998،
4. برنفكار، ليون LEON PERVINGUIREأسرار الحدود التونسية الليبية 1911 دراسة وترجمة الضاوي موسي ، مطبعة تونس قرطاج ،2012،
5. طعم الله، خميس، مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعيّة، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2004.
6. عمر، معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر.
7. كتاب جماعي: "علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية ـ دمشق، الطبعة 1، 2010.

المراجع باللغة اللاتينية:

1. BoltanskiLuc (2011) ; On Critique: A Sociology of Emancipation, Xibcrras, Martine, *Les Théories de l'exclusion*,
2. Ellafi, Jilani, *Organisation d'un tribu sud tunisien.*
3. GéraradVekna et al : *la grande triche_ethique, corruption et effaires international*. Edition la décoverte, Paris p76
4. Goffman Irving La mise en scène de la vie quotidiene ; *la présentation du soi, les* Editions de Menu ite, 1973

5. Max Weber,*Essais sur la théorie de la science*, Plon, Paris, 1967
6. Simmel, G,".*Le problème de la sociologie'**in Sociologie et Leptologie***, PuF, 1981
7. Xiberras Martine, *les théories de l'exclusion*,
8. Grozire, Michel- FriedgergErard*, L'acteur et le système,*